ظهرت العقوبة منذ وجود الإنسان لكنها اتخذت عدة صور إبتداءا من الانتقام والأخذ بالثار باعتبارها الوسيلة المثلى لقمع الجريمة و الوقاية منها ، العقوبة أن تكون قاسية لتحقيق الهدف المنشود، خطرا وبالتالي هو الهدف الأساسي لهذه المواجهة و يكون ذلك بقتله وإزالته بصورة جذرية حتى وإن كانت الجريمة بسيطة لا تستحق هذا العقاب. كما تطورت أساليب العقاب فبدلا من ممارسة الفرد بنفسه الحد و العقاب أصبحت السلطة الحاكمة تمارس هذا الإجراء في شكل منظم و مقنن لكن رغم ذلك لم يختفي السلوك الإجرامي داخل المجتمع و بالتالي لم يتحقق هدف القضاء على الجريمة ، انتهجت الدول الحديثة أساليب عقابية أشهرها سلب الحرية هذه الأساليب تهدف إلى الردع و الإصلاح و محاولة تقويم سلوك المجرمين و إعادة إدماجهم في المجتمع لكنها لم تكف لوحدها لتحقيق هذا الهدف و بالتالي عجزت على ردع السلوك الإجرامي بل وأكثر من ذلك كان لها دور كبير في ارتفاع نسبة الجرائم وخاصة من طرف الأشخاص الذين سبق و سلبت حريتهم حيث أن المؤسسات العقابية يقع على مستواها نظم معاملة غير آدمية و كذلك تؤثر الصورة النمطية للمجتمع نظير المسجون حيث ينظر إليه على انه شخص منبوذ و مجرم مما يدفعه للجنوح نحو الجريمة . و نظرا لهذه السلبيات التي عرفتها الأساليب العقابية ذهبت معظم التشريعات الحديثة بما فيها التشريع الجزائري إلى إعادة النظر في السياسة العقابية و ثم النظر للمحكوم عليه كطرف أساسي في هذه السياسة و تم تغيير العديد من المفاهيم الخاطئة فأصبحت وظيفة العقوبة هي مواجهة السلوك الإجرامي لا المجرم و أكثر النظم الجديدة التي تبنتها التشريعات الحديثة هو نظام الإفراج المشروط الذي يعتبر نوع من المعاملة والمتابعة التي تتم خارج أسوار المؤسسات العقابية ، المجرم و إصلاحه و إعادة إدماجه في المجتمع تم انتهاجه من طرف المشرع الجزائري بموجب الأمر ـ72 02 المتضمن قانون إصلاح السجون و إعادة تربية المساجين حيث تناول من خلاله أحكام الإفراج المشروط ثم بعد ذلك جاء قانون ـ05 04 المتضمن قانون تنظيم السجون و إعادة الإدماج الاجتماعي للمساجين هذا القانون ادخل عدة إصلاحات قيمة و جذرية على نظام الإفراج المشروط .

يعتبر هذا النظام من أهم المواضيع التي شغلت التشريعات الحديثة باعتباره عنصر مهم المجرم و إعادة إدماجه . معرفة أسلوب من أساليب السياسة العقابية الحديثة الذي يمثل احد بدائل العقوبة السالبة للحرية و تبيان أهميته و قيمة الإفراج المشروط العقابية في التشريع العقابي الجزائري. معرفة كيفية استفادة المحكوم عليه من نظام الإفراج المشروط و الشروط التي يجب توفرها لذلك ومعرفة الالتزامات التي تكون على عاتقه و الآثار المترتبة على إخلاله بها. ـ3 أسباب اختيار الموضوع تعددت الأسباب في اختيار هذا الموضوع و اشتملت على الدافع الشخصي و ذلك من خلال الاطلاع على نظام الإفراج المشروط معرفة تطوره و إجراءاته بالإضافة لما له من أهمية تتعلق باستقرار و امن المجتمع في مكافحة الخطورة الإجرامية أمام احترافية أما الأسباب الموضوعية فأساسها المشكلات التي يطرحها هذا الموضوع و بالتالي تعتبر لمعالجة هذا الموضوع بدا لنا ضروريا أن تتضمن الدراسة جانبين من نظام الإفراج المشروط جانب موضوعي و جانب إجرائي لذلك فان إشكالية دراستنا تمثلت في :

Summarized by © lakhasly.com